التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعي في ريف مركز مدينة الرمادي مقاطعة (18) الطالعة (انموذج للدراسة)

سعدون ظاهر خلف الدليمي

جامعة الانبار- كلية التربية - قسم الجغرافية

E-mail:- saadoon79@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: العمران، التوسع، الطالعة، الزراعة، السكان ، النمو، الاراضي.

تاريخ الاستلام:2010/6/27 **تاريخ القبول: 2010/10/17**

المستخلص:

تحتل مقاطعة (18) الطالعة موقعا متميزا بالنسبة لقضاء الرمادي حيث موقعها بالقرب من نهر الفرات وقربها من مركز المحافظة وملائمة الظروف الطبيعية فيها لقيام الزراعة جعلها منطقة مهمة لإنتاج اغلب المحاصيل الزراعية.

حيث تواجه منطقة الدراسة مشكلة بشرية كبيرة وهي زيادة النمو السكاني الكبير اذ كان عدد السكان في مقاطعة (18) الطالعة لعام 1987م هو (7152) نسمة وارتفع عام 2007م الى (10244) نسمة كما كان عدد الوحدات السكنية عام 1987م هو (400) وحدة سكنية وارتفع عام 2007 الى (1240) وحدة سكنية وبهذا فقد غزت الوحدات السكنية مساحات من الاراضي الزراعية ذات المواصفات الزراعية الجيدة، وهذا يهدد الانتاج الزراعي علما وان عدد السكان في المقاطعة سيصل عام 2017م الى (13771) نسمة حسب معادلة الإسقاطات السكانية وتحديد حاجة السكان الى الوحدات السكانية بشقيها النباتي والحيواني.

THE POPULATION EXTENSION ON THE ACCOUNT OF THE AGRICULTURAL AREAS IN THE COUNTRY SIDE OF AL-RAMADI DISTRICT SECTION (18) AL-TALAH

SaadoonDhaherKhalaf Al-Duleimi

University of Anbar – College of Education – Dep. Of Geography

Keywords: Construction, Expansion, Al-Talah, The Agriculture, The population, The growth, The areas .

Received:27/6/2010 **Accepted:17/10/2010**

Abstract:

Section (18) occupies a distinguish location comparison with Al-Ramadi district and because of its location near of Euphrates river, near of the city center and the natural circumstances for rising agriculture makes it an important district for producing most of the agricultural field crops.

The study area faces a big problem because of population growth. In section (18) Al-Talah, in 1987, the number of population was (7152) individual and increased in 2007 to (10244) individual. The number of living units were (400) units in 1987 and increased to (1240) units in 2007. that means the living units occupied a big agricultural areas that had the good quality cultivation. This threatens the agricultural production, in addition to that the number of population will reach (13771) persons in 2017 in the section according to the scanning counteraction and the population needs for living units in its both sides, agriculture and animal resources.

المبحث الاول

الاطار النظري

المقدمة:

يعد القطاع الزراعي الدعامة الاساس في الامن الغذائي والاستقلال الاقتصادي للعراق والوطن العربي، فهو يوفر للسكان حاجتة الاستهلاكية الغذائية فضلا عن توفير المواد الخام لبعض انواع الصناعات المحلية كما تعد الزراعة مصدر دخل العديد من ابناء الشعب. وانطلاقا من تلك الاهمية الاخذه بالتزايد وما يعانية هذا القطاع من المشاكل والصعوبات التي كان يواجهها قبل الاحتلال الامريكي نجدها اليوم ازدادت بشكل يلفت النظر من خلال التوسع العمراني على حساب الاراضي الصالحة للزراعة. ولما كانت الارض الزراعية ذات مساحات ثابته، فان السكان المتزايدين يحتاجون الى بناء الوحدات السكنية التي تشيد على هذه الاراضي ولا سيما ان مقاطعة 18 الطالعة تحكمها مجموعة من المحددات الطبيعية والبشرية، وبناء الوحدات السكنية مؤديا بذلك تفتيت الملكية الزراعية وصغر مساحتها الامر الذي دفع الورثه على بناء الوحدات السكنية بشكل عشوائي ومبعثر.

عند تبويب مادة البحث توزعت مواضيعه على ثلاث مباحث، اذ تناول المبحث الاول الاطار النظري للبحث و مشكلة البحث وفرضية البحث وهدف البحث ثم اهمية البحث وحدود منطقة البحث ثم الخصائص الجغرافية.

اما المبحث الثاني، فقد تضمن التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعي في مقاطعة 18 الطالعة ثم

المراحل وتليه الخدمات وما مدى الحيز الذي تشغله تلك الخدمات.جاء المبحث الثالث في رؤية الجغرافية لمستقبل الاراضي الزراعية في مقاطعة 18 الطالعة ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات واخيرا جاءت المصادر.

مشكلة البحث:

تعاني الاراضي الزراعية في مقاطعة الطالعة من عدة مشكلات واهمها المشكلة التي نبحثها وهي التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية وما لها من تاثير على تلك الاراضي.

هل تحولت منطقة الدراسة بفعل التوسع العمراني من منطقة منتجة للمحاصيل الزراعية الغذائية الى منطقة مستهلكه للمواد الغذائية القادمة من خارج المنطقة.

فرضية البحث:

ان لزيادة اعداد السكان سببا في زيادة المساحه المعمورة التي غزت مساحات مهمة من الاراضي الزراعية مما يعني التهام المساحات الصالحة للزراعة وتناقصها امام زحف الوحدات السكنية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على حجم التوسع العمراني في الطالعه واعطاء صورة واضحة عن ذلك والكشف عن تناقص المساحات المزروعة بعد ترك السكانللزراعة والعمل في الوظائف الحكومية والإدارية ومحاولة وضع رؤية جغرافية لإمكانية مواجهة هذا التوسع بما توفر من سبل.

اهمية البحث:

تمثل مساحات الأراضي الصالحة للزراعة أهمية اقتصادية كبيرة، وان تعرضها لخطر التوسع العمراني ينتج عنه آثارا تنعكس سلبيا على الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي للسكان.

حدود منطقة البحث :

تحدد حدود الدراسة المكانية في مقاطعة (18) التي تبلغ مساحتها(10563 دونم) أي ما يعادل (26,408)كم2 كما في (خارطة-1).

والزمن فقد تم اعتماد المدة من عام (1977-2009) اما من حيث حدودها يحدها من الغرب مقاطعة 19 البوعلي الجاسم ومن الشرق 17 البوذياب ومن الجنوب 16زويةالبوذياب ومن الشمال مقاطعة36 الجبل.

الخصائص الجغرافية لمقاطعة 18 الطالعه:

اولا – الخصائص الطبيعية:

طبوغرافية السطح:

تشكل مقاطعة (18) الطالعة جزء من ريف مدينة الرمادي وهي جزء من القسم الشمالي الغربي للسهل الرسوبي اذ تمتاز بقلة تنوع مظاهر السطح، و تكونت اغلب اقسام السطح من سهول الترسبات الفيضية النهرية مما اسهم في تحديد الاتجاه العام لمجرى نهر الفرات ضمن هذه المنطقة. ويكون اتجاهه متفقا مع انحدار السطح من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي. يمتد السهل الفيضي في مقاطعة (18) الطالعه على طول الضفة اليسرى لنهر الفرات.

1-**المناخ**اظهرت الدراسات المتعددة التي تناولت علاقة المناخ بعناصره المختلفة على السكان وانماط توزيعهم والموضع الذي يختارها لمسقوته، ومعرفة خصائصه من اهم العوامل الطبيعية المؤثرة في الانتاج الزراعي وذلك لانهالعامل الذي يحدد نمو وانتاج المحاصيل الزراعية.(البرازي، 1980)

تسود مناخ العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص الظاهرة القارية حيث وجود المدى الحرارى اليومىوالسنوى وطول الفصل الحار وقصر الفصل البارد واعتدال المناخ لعدة اسابيع خلال الفصليين القصيرين المتمثلين بالربيع والخريف كما يتميز المناخ بقلة الامطار والرطوبة النسبية. فمن (خارطة -2) يظهر ان المنطقة تقع ضمن خطي الحرارة المتساويين (8مْ) و (12مْ) في فصل الشتاء و (28مْ) و (34مْ) في فصل الصيف اما كميات الامطار الساقطة فتتصف بقلتها وتذبذبها، إذ تقع محافظة الانبار بين خطي المطر المتساويين (75ملم) و (155ملم).(الشلش، 1987) كما في (خارطة-3).

1- الموارد المائية:

تعد مجاري الانهار العامل الرئيس في جذب السكان واوائل المواقع المستوطنة. وهذه ملاحظة في منطقة الدراسة اذ يعد النهر احد المقومات الطبيعية الرئيسة في اجتذاب السكان واستقرارهم، والذي اسهم بممارسة النشاط الزراعي واالذيكان ولا زال الحرفهالرئيسه للسكان، وقد فضلوا الاراضي المحيطة بضفتي النهر ، وانحصرت الزراعة فيها وذلك لصلاحية السهول الفيضيةللزراعه، وان مقاطعة (18) الطالعه التي تقع على يسار نهر الفرات هي من المناطق المجاورة لضفة النهر.

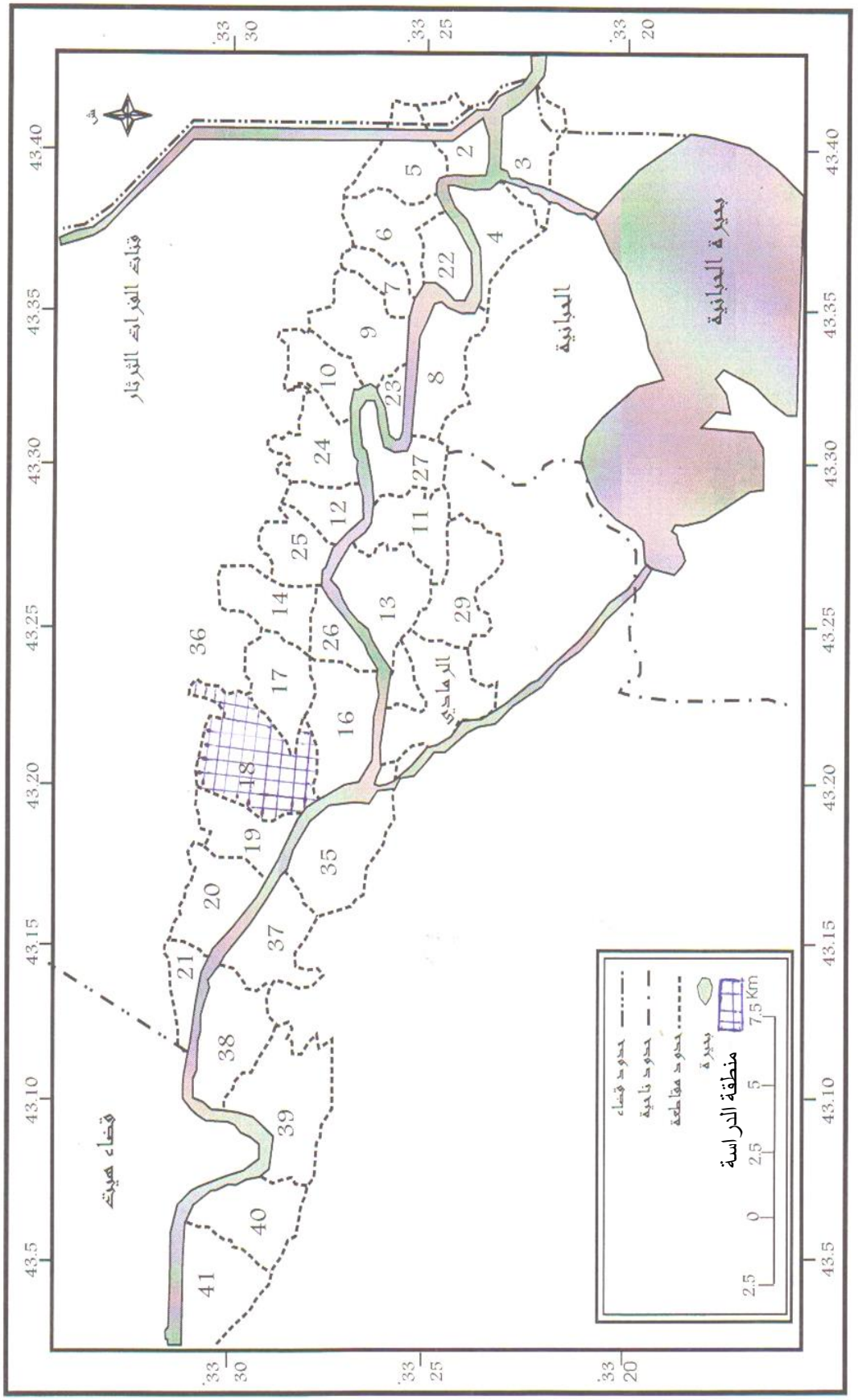

خارطة-1: منطقة الدراسة بالنسبة لقضاء الرمادي

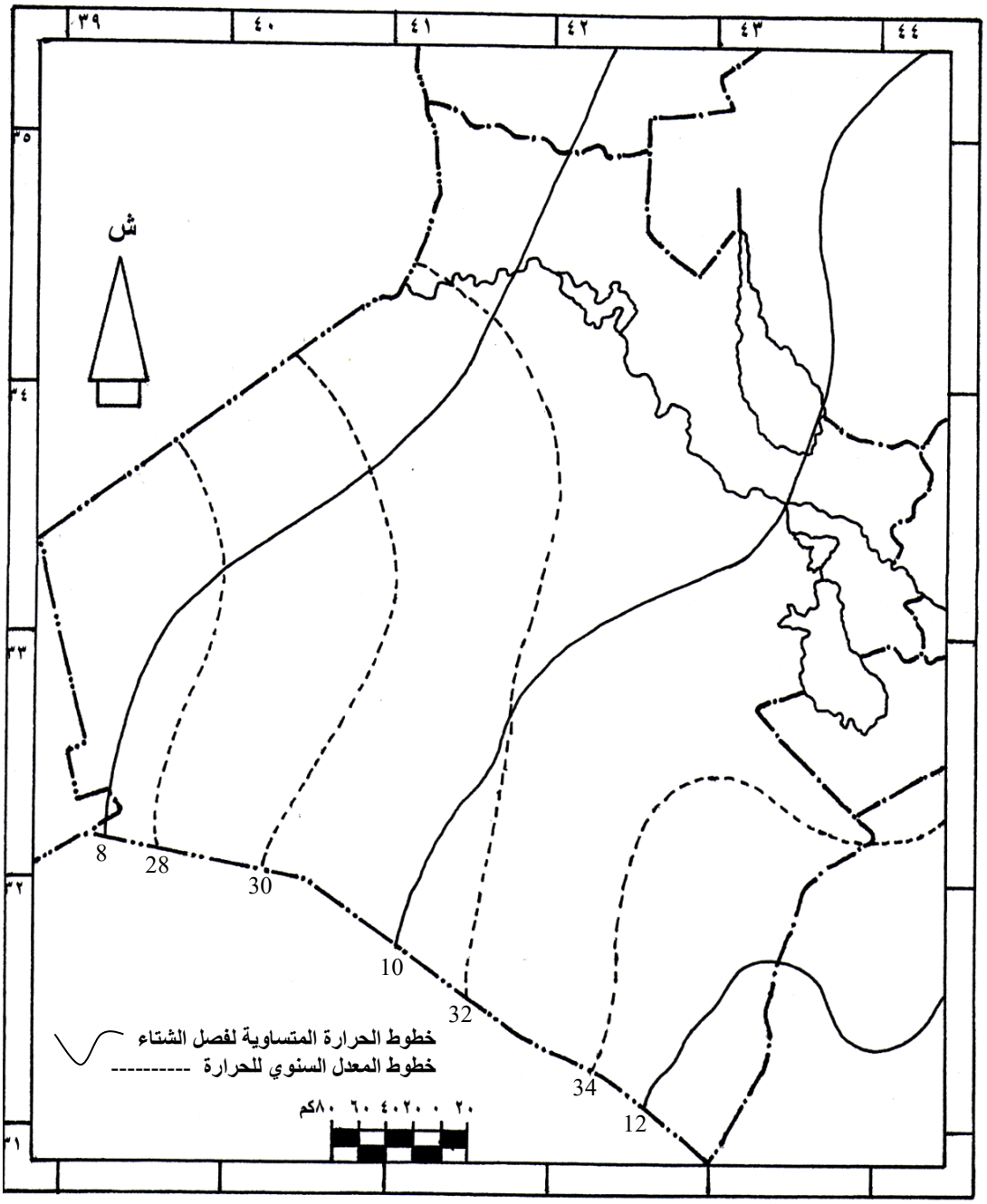

خارطة-2: خطوط الحرارة المتساوية لمحافظة الانبار.

المصدر:- الهيئة العامة للأنواء الجوية، اطلس مناخ العراق، بغداد، 1989،ص55.

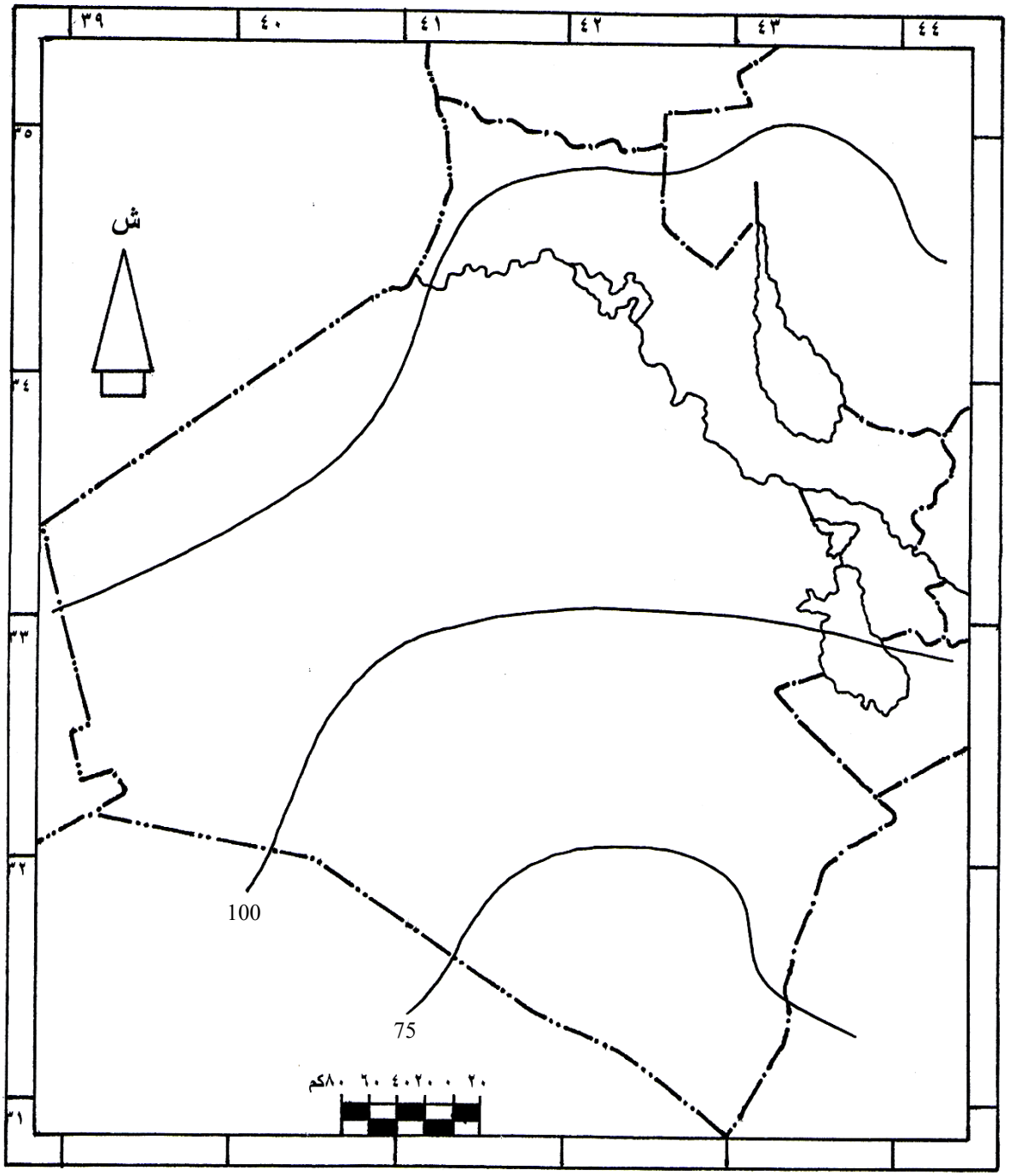

خارطة-3: خطوط المطر المتساوية في محافظة الانبار

المصدر: الهيئة العامة للأنواء الجوية، اطلس مناخ العراق، 1989م، ص56.

التربة:

تختلف الترب من مكان الى اخر نتيجة التركيب الجيولوجي و طوبغرافية السطح وخصائص المناخ ونظم الري (الدليمي، 1999). وبشكل عام فان الترب الرسوبية السائدة في المنطقة من ترسبات نهر الفرات.
والتربفي منطقة الدراسة حديثة التكوين نتيجة الفيضانات وترسبات الانهار والرياح وعمليات الري، فهي ترب ثانوية لانها نتجت عن الانتقال من الاماكن التي نشات فيها لاول مرة وترسبت في مناطق اخرى من النادر جدا وجود تربة بكر في العراق بسبب الاستثمار الطويل الامد لهذه الترب الذي اثر بدرجه مباشرة وغير مباشرة على خواص التربة (وزارة الري، 1990). ومن الترب في منطقة الدراسة وهي:- (الدليمي، 2005)

أ- تربة كتوف الانهار:

تنتشر هذه الترب بمحاذاة النهر من بداية منطقة الدراسة غربا وحتى نهايتها شرقا. اذ تكونت بفعل الفيضانات المتعاقبه لنهر الفرات وتتراوح نسجتها بين مزيجية او مزيجيةغرينية او من الغرين المزيجي الطيني.

ب-تربة احواض الانهار:

تشغل هذه الترب مساحات كبيرة من منطقة الدراسة حيث تحيط هذه الترب بتربة كتوف الانهار من بداية منطقة الدراسة وحتى نهايتها. وقد تكونت هذه الترب بفعل فيضانات نهر الفرات عند غمره للمناطق التي تقع خلف الكتوف.

ج- التربة الصحراوية:

توجد هذه التربة في الاجزاء الشمالية من مقاطعة الطالعه وهي تشكل نسبة لا باس بها وهي تزحف باستمرار نحو ترب احواض الانهار وذلك بسبب الاهمال من قبل المزارعين.

ثانيا- الخصائص البشرية:

1- السكان:

تعد دراسة السكان من العوامل البشرية الرئيسة التي تلعب دورا مهما في ابراز العلاقة في السكان من جهه ومكان تواجدهم وتباين توزيعهم من جهة اخرى . وان الزيادة في السكان يعني الضغط على الاراضي الزراعية وتغير استخداماتها من الزراعة الى العمراني ، حيث ان معدل النمو السكاني في مقاطعة (18) الطالعة للفترة من (1977 – 1987) هو (1,7%) والفترة (1987-1997) هو (2,4%) اما الفترة الممتدة من (1997 -2007) فمعدل النمو السنوي (1,3%). وكان سبب هذا الحصار الاقتصادي المفروض على قطرنا وبعده الاحتلال الامريكي مما ادى الى قلة النمو في تلك الفترة.

2- العوامل الاجتماعية:

في ظل عوامل التحضر الحديثة التي قللت من اثر العادات والتقاليد الاجتماعية ولا سيما زيادة حجم الاسرة وتعدد متطلبات ودرجة التطور والتعلم تلعب دورا اساسيا في ذلك لان زيادة حجم الاسرة وارتفاع المستوى المعاشي والتعليمي ادى الى اختلاف رغبات ووجهات نظر افراد العائلة الواحدة ، هذا اثر بشكل سلبي على الارض الزراعية، فادى الى الرغبة في مواصلة التعليم والسكن في المدينة، واخر لدية الرغبة في ترك الزراعة والعمل في التجارة، والاخر يسعى الى بناء بيته ومشروعه التجاري او الصناعي على حساب الارض الزراعية، واخر يعرضها للبيع. فعلى سبيل المثال مقاطعة (18) الطالعه يتجسد فيها التوسع العمراني بشكل واضح سواء في بناء الوحدات السكنية او بناء المؤسسات التجارية والصناعية وتظهر صورة الانشطار العائلي واضحة في منطقة الدراسة ، فالعائلة المتكونه من سبع اسر بعد زواج الابناء وبناء ست وحدات سكنية جديدة على حساب الارض الزراعية التي تملكها العائلة الام.

ان ارتفاع المستوى الاقتصادي والتعليمي للسكان، وبعيدا عن سيادة القانون وتغيير استثمار الارض افقدها مهمتها الاساسية المتمثلهبالانتاج الزراعي الامر الذي فاق من صلاحيتها التي تعاني بالاساس من نقص حاد في المنتجات الزراعية والاعتماد على الناتج المستورد فتحول السكان من منتجين الى مستهلكين للمنتجات الزراعية.

يتضح من (جدول-1) الزيادة في عدد السكان بين عامي (1977-2009) وبالتالي عدد الاسر وحاجتها الى الوحدات السكنية على حساب الارض الزراعية حيث زاد عدد السكان ومن ثم زيادة عدد الاسر زيادة كبيرة بين العامين المذكورين وخاصة زيادة انشطار الاسر وبناء وحدات سكنية جديدة بشكل كبير في السنوات الاخيرة وكان سبب هذا هو انخراط اغلب رجال المقاطعة في صفوف القوى الامنية اضافة الى التعيين في دوائر مدنية اخربوهذا رفع من مستواهم الاقتصادي ومن ثم بناء وحدات سكنية جديدة واثر هذا على حساب الاراضي الزراعية.

اما من العوامل الاجتماعية التي اسهمت في التوسع العمراني هي الارث. حيث اسهم في تفتيت ملكية الارض الزراعية وكان له الاثر الكبير على تغيير استعمالات الارض الزراعية في المنطقة من خلال تعدد افراد العائلة وانشطارها الى عدة عوائل مع ثبات المساحة المملوكة لهم اذا تم تمليك الارض لكل عائلة قبل اكثر من 60 سنة مضت، فاذا كانت العائلة تملك (50) دونم الا ان العائلة تكاثرت وانشطرت وبالتالي عندما تم تقسيم خمسين دونم عليهم ربما لا يصيب العائلة المالكه (2-3)دونم وعليه يستقل قسما منها للبناء والباقي حديقة منزلية وبساتين من النخيل والحمضيات وبهذا فقد اختفت مساحات واسعه من المحاصيل الموسمية في تلك المنطقة.
رغم صدور عدة قرارات لتنظيم استغلال المناطق الزراعية لاغراض السكن لكن القرار رقم 734الذي ينص على السماح لمالك الارض ببناء سكن في الارض الزراعية والقرار رقم 222 الذي ينص على السماح لمالك البستان ببناء سكن له فيه الا انه ليست بالمساحات لتي يتم استغلالها بشكل غير اقتصادي فقد نصت هذه القوانين على السماح لصاحب الارض ببناء وحدة سكنة على

مساحة 300م2 و 200م2 للابناء والاحفاد. لكن لم يطبق هذا فقد استغلت مساحات كبيرة للوحدات السكنية قد تراوح ما بين 400م2- 600م2 (الدليمي، 1999).

توزع الاراضي الزراعية وفق الشريعة الاسلامية . من الاب صاحب الملكية الى ورثته الابناء وهكذا ، مما ينعكس على الارض الزراعية في انحسارها وتفتتها . كما قال سبحانه وتعالى في الارث :

((يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ)) (سورة النساء اية 11)

جدول-1: حجم السكان وعدد الاسر والوحدات السكنية في مقاطه (18) الطالعه للمدة (1977-2009)

ت	المقاطعة	1977			2009		
		السكان \ نسمة	عدد الاسر	الوحدات السكنية	السكان \ نسمة	عدد الاسر	عدد الوحدات السكنية
1	مقاطعة (18) الطالعة	3942	450	350	10873	1100	1300

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على

1- المركز التمويني في الانبار، بيانات غير منشورة، لعام 2009.

2- دائرة كهرباء الرمادي، بيانات غير منشورة، للمدة 1977 – 2009.

3- الانماط الزراعية في مقاطعة (18) الطالعة:

نتناول الانماط الزراعية للمنطقة الدراسة عام 2007مقارنة بعام 1997، من خلال العوامل الطبيعية والبشرية .

نجد ان محاصيل الحبوب والعلف والدرنية والمحاصيل الصناعية والخضر في عام 1977 شغلت مساحة (2100 دونم) بينما في عام 2007 تقلصت هذه المساحة لنفس المحاصيل الى (450 دونم) (العاني، 1999). ويعزى ذلك الى الزيادة في عدد السكان مما ادى الى زيادة في عدد الوحدات السكنية على حساب الاراضي الزراعية في مقاطعة (18) الطالعه وكذلك من الاسباب الاخرى في انحسار الاراضي الصالحة للزراعة يعود الى الخراب الذي سببته قوات الاحتلال الامريكي من خلال جرف بعض البساتين وتحويلها الى مراصد عسكرية مما ادى الى عدم استغلال حتى الاراضي القريبة من تلك المراصد وتحريمها بسبب وجود تلك القوات.

اما الثروة الحيوانية فتعد ركيزة من الركائز المهمه في اقتصاد أي البلد مما توفرة من قيمة غذائية للسكان. وتعتبر تربية الحيوانات من الانماط الزراعية السائدة في منطقة الدراسة، حيث ان تربية الاغنام والماعز لم يزاولها الا عدد قليل من سكان مقاطعة (18) الطالعه ولكن باعداد لا باس فيها واغلب من يزاول هذا النمط من التربية هم من لهم ارتباطات عائلية واصول في البادية الغربية تحديدا في الرطبة وعكاشات.

قد بلغ اعداد الاغنام والماعز في عام 1977 هو (2750 راس) والابقار هو (1450 راس) اما في عام 2007 فان عدد الاغنام والماعز تقلص الى (1495 راس). ويعود سبب هذا الفرق بين التعدادين الى تفتت وتقلص المساحهالصالحهللزراعه بسبب الزحف العمراني على هذه الارض مما اثر على نقص العلف والمراعي مما دفع اغلب المربين الى الهجرة بالاغنام والماعز الى المناطق الغربية او بيعها واللجوء الى اعمال اخرى.

اما اعداد الابقار فتقلص الى (845 راس) ويرجع السبب الى ترك الاهالي هذه المهنة بسبب تقلص المساحهالمزروعه بالعلف وهذا ادى الى ارتفاع اسعاره مما يجعل عملية التربية غير مجدية اقتصاديا، وكذلك يعزى السبب الاخر الى انخراط اهالي تلك المناطق في الوظائف الحكومية وتحديدا الاجهزة الامنية مما رفع المستوى المعيشي لديهم وسبب ذلك في انشطار الكثير من الاسر عن العائلة الام وحصول الاسرة المنشطرة على مساحة من الارض لبناء وحدة سكنية جديدة عليها.

اما حقول الدواجن فكان تعدادها عام 1987 هو(12) وتقلص عددها الى (6) في عام 2009، ويرجع السبب في ذلك الى وقف الدولة دعمها لمالكي هذه الحقول بسبب الحصار الذي فرض على العراق عام 1991 فهي تحتل مساحة قدرها 10 دوانم.

اما عن نمط تربية الاسماك فتتمثل في احواض اقتطعت من الارضي الزراعية لتربية الاسماك فتوجد (5) احواض لتربة الاسماك في مقاطعة (18) الطالعة وتشغل مساحة قدرها (6) دوانم.

احواض لتربة الاسماك في مقاطعة (18) الطالعة وتشغل مساحة قدرها (6) دوانم.

المبحث الثاني

التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية في مقاطعة (18) الطالعة:

تعاني الاراضي الزراعية من خطر التوسع العمراني لاغراض الميدانية والواقع الذي نعيشه في مقاطعة (18) الطالعه ان مساحة الوحدة السكنية المبنية يتراوح بين (400-600) م2 وكذلك مساحة الحدائق الملحقة بالوحدات السكنية ليصل المعدل العام لمساحة الوحدة السكنية الى (1200)م2.

من خلال االمسح الميداني تبين ان الاتجاه العام والسائد في بناء الوحدات السكنية هو البناء الافقي اذا ان حوالي (85%) من الوحدات السكنية ذات طابق واحد اما النسبة الباقية (15%) فتمثل نسبة الوحدات السكنية ذات الطابقين من مجموع المساكن في منطقة الدراسة، وحتى ان الوحدات السكنية ذات الطابقين لم تكن بالضرورة تحتوي عددا من الاسر وانما استخدمت من جانب الرفاهية والمباهاة في البناء لا لتحتوي عددا من الاسر وبالتالي البناء ذو الطابقين لم يحد من من هذا التوسع على حساب الاراضي الزراعية. حيث شهدت منطقة الدراسة زيادة في السكان مما ولد الحاجة الى بناء وحدات سكنية جديدة شيدت على اراضٍ زراعية ولم يقتصر البناء على الوحدات السكنية بل تعداه الى بناء المحلات التجارية والصناعية والخدمية لانها توفر دخلا اكبر مما اسهم في زحف التوسع العمراني على اجود الاراضي الزراعية وتناقص مساحتها.

اولا:- مراحل النمو:

1- المرحلة الاولى 1977 – 1987م.
2- المرحلة الثانية 1987 – 1997م.
3- المرحلة الثالثة 1997 –2007 م.

1 - المرحلة الاولى 1977 – 1987م:

ان عدد السكان في مقاطعة (18) كان (3942) نسمه عام 1977 وارتفع ليصل الى (7152) نسمة عام 1987 محققا زيادة مطلقة قدرها (3210) نسمة الأمر الذي انعكس على عدد الاسر وزيادة عدد الوحدات السكنية المشيدة فقد بلغ عدد الاسر عام 1977 (450) اسرة يسكنون في (350) وحدة سكنية شغلت مساحة (63) دونما بينما بلغ عدد الاسر لعام 1987م (584) اسرة يسكنون في (400) وحدة سكنية شغلت مساحة (250) دونما. وبذلك زادت مساحة التوسع العمراني من (63) دونما عام 1977 الى (290) دونما عام 1987. وقد شهدت هذه المرحلة توجه السكان لبناء وحداتهم السكنية ذات الطراز المعماري (طابق واحد او طابقين) والابتعاد تدريجيا عن الطراز الشرقي (الحوش) لرغبة السكان في سكن وحدة سكنية تتوفر فيها الفضاءات الخدمية المشابهة للوحدات السكنية في المدينه.

كما شهدت فترة الثمانينات التوسع في بناء المرافق الخدمية مدارس وطرق معبدة ثم ارتفاع المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي وسياسة الدولة في تشجيع الانجاب مما اسهم في زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة عدد الوحدات السكنية والزحف على الاراضي الزراعية.

2- المرحلة الثانية . 1987 – 1997:

شهدت هذه المرحلة نمو سكانيا اقل من المرحلة الاولى حيث ان عدد السكان لعام 1997م بلغ (9133) محققا زيادة مطلقة بلغت (1981) نسمة. اما عدد الاسر فقد بلغ (837) اسرة يسكنون في (768) وحدة سكنية شغلت مساحة (350) دونما. بينما بلغت مساحة التوسع العمراني لعام 1997م (396) دونما من المساحة الصالحة للزراعة، ونتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على القطر عام 1991 توجه السكان نحو العمل بالمشاريع التنموية التجارية.

3-المرحلة الثالثة – 1997 – 2007:

شهدت هذه المرحلة انخفاضا طفيفا بمعدل النمو السكاني ليرتفع عدد السكان عام 2007 الى (10244) نسمة بزيادة مطلقة قدرها (1117) نسمة مقارنه بعام 1997، وبلغ عدد الاسر (1530) اسرة التي تسكن (1240) وحدة سكنية بمساحة (760) دونما. وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية ان مقاطعة (18) الطالعه تشهد توسعا عمرانيا تمثل في بناء الوحدات السكنية والمؤسسات الخدمية والتجارية والصناعية المتمثل في بناء العيادات الطبية الخاصة والمراكز الصحية الاهلية، ويرجع السبب الى ظروف الاحتلال الامريكي بتدهور الوضع الامني بسبب ذلك صعوبة حركة العوائل للتسوق والعلاج مما دفع الكثيرين الى نقل محلاتهم التجارية والعيادات الخاصه وكذلك ورش التصليح الى داخل الريف وهذا كله على حساب الاراضي الزراعية.

ثانيا – الخدمات السكنية:

ان للاستعمال السكني والتوسع الافقي انعكاسا سلبيا للاسراف في توزيع القطع السكنية ذات المساحات الواسعه التي تتراوح مابين (400 –600 م2) واحيانا الى (1000م2) ان ذلك ادى الى قلة الاستفادة من المساحات الارضية حيث قلت كثافة المساكن اضافة الى ان التوسع كان على حساب كثير من الاراضي الزراعية والبساتين. (الهيتي، 1976).

ان طراز المسكن الريفي التقليدي ذو الفناء الوسطي (الحوش) في مقاطعة (18) الطالعه يكاد يكون غير موجود بسبب الرغبة في امتلاك مساكن تتوفر فيها الفضاءات الخدمية التي توجد في مساكن المدينة وقد اتضح ميدانيا ان المساكن ذات الطابق الواحد هي التي تسود المقاطعه. اما الوحدات السكنية ذات الطابقين فتمثلت بالمرتبة الثانية والطراز العربي التقليدي (الحوش) ففي المرتبة الثالثة والنوع الاخير من المساكن بدا ينقرض نتيجة انشطار العائلة الجديدة عن العائلة الام.

اما عن ملكية الوحدات السكنية فتعود الى اصحاب الارض الزراعية اما ملك الدولة فلا يوجد الا لبعض الدوائر التي اقتطعت من الاهالي وتم تعويضهم. وان الطرق المؤدية الى الوحدات السكنية غالبا ما تكون ترابية والبعض منها مفروشه والبعض الاخر مبلط. وان المعدل العام لافراد الاسرة في المقاطعة يتراوح (4-8) فردا في الاسرة الواحدة. وهذا يشير الى ان هنالك انشطارات

مستقبلية في الاسرة الواحد وهذا يؤثر على حساب الاراضي الزراعية.

ثالثا – الخدمات التجارية:

التوسع المستمر في الخدمات التجارية المتمثل بمحلات بيع المفرد على اختلاف انواعها واحجامها قد بلغ (185) محلا تجاريا شغلت مساحة .(3,65) دونما(دراسة ميدانية 2009). وقد كان للظرف الامني المضطرب جراء الاحتلال دوره في تشيد المحلات التجارية بعد ان انقطعت السبل في الوصول الى المدن القريبة . حيث توسعت فيها النشاطات التجارية بسبب قرب المقاطعة من مركز المدينة فكان لموقع المقاطعة الاثر في توجه السكان لهذا النشاط وتحول هذا الامتداد الشريطي الى امتداد متخصص ببيع المواد الانسائية ولذلك عمد مالكو الاراضي المواجهة للطرق العامة الى بناء المحلات التجارية لانها ذات مردود مالي افضل لذلك الزحف التجاري اخذ يلتهم مساحات من الاراضي في داخل المقاطعة في المناطق الواقعة على مسافة قريبة من الطرق العامة

رابعا – الخدمات الصناعية:

تمثلت الخدمات الصناعية بالمحلات والورش الصناعية وقد بلغ عدد المحلات الصناعية في منطقة الدراسة (30) محلا شغلت مساحة (3,5) دونما . وتكون هذه المحلات في مواقع متباعدة تقدم الخدمات لتصلح وادامة السيارات والمكائن والمعدات الثقيلة. ويتباين التوزيع المكاني للمحلات الصناعية والورش المتمثلة بتصليح المكائن او صناعة الابواب والشبابيك الحديدية وخزانات المياه مع وجود معامل لتصفية المياه وعددها (3) على الجانب الايسر لنهر الفرات .

خامسا – الخدمات الصحية:

تفتقر منطقة الدراسة لمركز صحي عام حتى فترة قبل الاحتلال الامريكي حيث ان سكان المقاطعة كانو يتجهون نحو مراكز المدن وفي الحالات البسيطة الى المركز الصحي الاولي في وسط المقاطعة . لكن في ظل الظروف التي مر بها البلد من صعوبات التنقل دعت الحاجة الى ظهور مثل هذه الخدمات في القرى ةالارياف حيث ظهرت الكثير من العيادات الطبية الخاصة والصيدليات حتى بلغ عددها (10) صيدليات وشغلت مساحة (200م2) وبناء مركز صحي نموذجي تديره وزارة الصحة وكذلك بناء مجمعات طبية اهلية عدد (2) وهذه شغلت مساحة (5000م2) وان هذا التوسع على حساب الاراضي الزراعية في المقاطعة .

سادسا- الخدمات التعليمية:

تشمل المدارس الابتدائية والثانوية وقد بلغ عدد المدارس في منطقة الدراسة (6) وهي ابتدائي عدد (5) حيث يكون الدوام فيها للبنين والبنات بالتناوب ليصل الى الدوام الثلاثي في البناية الواحدة اما الثانوي فالعدد (1) ويكون الدوام كلذلك بالتناوب للبنين والبنات وهذا يشير الى ان هناك نسبة في فك هذا الاكتظاظ ببناء مدارس جديدة على حساب الاراضي الزراعية، فهي تشكل مساحة (12) دونما.

سابعا – الخدمات الدينية:

تشمل الخدمات الدينية كل من الجوامع والمساجد. التي يمارس فيها السكان فروضهم الاسلامية، اذ ان عدد المساجد والجوامع في منطقة الدراسة وهو (8) (الدراسة الميدانية، 2009). وهذه الجوامع تتوسع على حساب الاراضي الزراعية في منطقة الدراسة. وهي تشغل مساحة (10) دونم.

ثامنا - الخدمات العامة الاخرى:

تمثل في مجمعات مياه الشرب والتي عددها (3) في منطقة الدراسة، وكذلك خدمات الكهرباء حيث ان مشكلة انقطاع التيار الكهربائي دفع السكان الى الاعتماد على المولدات المنزلية والمولدات الاهلية الكبيرة. وقد بلغ عدد المولدات (11) مولد كبير وهذا العدد الكبير جدا حتى انه يتقارب مع عدد المحال التجارية وبالتالي فانه يستحوذ حيزا لا باس فيه من مساحة الاراضي الزراعية في منطقة الدراسة ولكن هذه الظاهرة لا تثير المخاوف لانه عند استقرار التيار الكهربائي تنقرض هذه الظاهره وتتلاشى. مع وجود محطتين لضخ مياه للسقي داخل المقاطعة على الجانب الايسر لنهر الفرات.(الدراسة الميدانية)

المبحث الثالث

- رؤية جغرافية لمستقبل الاراضي الزراعية في مقاطعة (18) الطالعه والاساليب الممكنه للحد من التوسع العمراني .

1- التوجهات المستقبلية للتوسع العمراني في منطقة الدراسة.

ان الزيادة المستمرة في حجم السكان ادت الى الحاجة الى بناء وحدات سكنية اخذت مواقعها على الاراضي الزراعية، بدلا من استثمارها في الزراعه، وهذا ادى الى قضم مساحات مهمة من اراضي المقاطعة الزراعية حيث تاكلت اغلب اراضيها الزراعية بسبب التوسع العمراني المستمر الذي استنفذ معظم اراضيها. ولما كان سكان منطقة الدراسة في زيادة مستمرة فانهم لا شك سيكونون بحاجة اكثر الى مساحات اضافية من الاراضي الزراعية لتستوعب تلك الزيادة الامر الذي يحتاج الى ضرورة التخطيط لمواجهة المخاطر التي تهدد الاراضي الزراعية. يوضح (جدول-2) ان عدد السكان في منطقة الدراسة سيصل عام (2017) الى (13771) نسمة مما يعني وجوب التخطيط لاستيعاب الزيادة السكانية التي ستحصل.

ان التوسع العمراني في منطقة الدراسة اخذ يتجه في كل الاتجاهاتوان وجود هضبة الجزيرة يعتبر محددا طبيعيا للتوسع العمراني باتجاه الشمال، الا ان عامل

ارتفاع الارض اسهم في ابتعاد السكان عن هذه الاراضي والتوجه الى الاراضي المنبسطة ثم ان عدم توفر شبكة الميـــاه وبعدها عن الخدمات الصحية والتعليمية وطـرق النقل والنمو العشوائي والمبعثر للوحدات السكنية من غير تخطيط. بسبب تجاوزات بعض السكان من غير علم المؤسسات البلدية.

جدول-2: الاسقاطات السكانية المستقبلية لمقاطعة (18) الطالعه2008-2017

رقم المقاطعة	اسم المقاطعة	الاسقاطات السكانية									
		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
18	الطالعة	10557	10873	11199	11534	11880	12236	12603	12981	13370	13771

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على معادلة الإسقاطات السكانية*

* **المعادلة: تقدير السكان لاي سنة =** $\frac{\text{عدد السكان لاخر سنة} \times 3}{100}$ **+ عدد السكان لاخر سنة**

التخطيط المستقبلي يتطلب توفير ما ياتي:-

أ- العمل على وضع تصاميم تخطيطية للقرى القائمة من قبل الجهات المسؤولة للحد من العشوائية. التي تظهر فيها الوحدات السكنية.

ب- العمل على توفر مجمعات سكنية في اراضي غير صالحة للزراعة وتكون قريبة من الحيازات الزراعية وخاصة في هضبة الجزيرة التي تقع في الجزء الشمالي من منطقة الدراسة مع توفير لهم الماء والكهرباء وكل متطلبات الحياة الاخرى وذلك لتقليل الزحف على الاراضي الزراعية.

ت- العمل على تحديد مساحة الوحدة السكنية. بحيث لا تتجاوز (250-300م2).

ث- العمل على سن القوانين التي تمنع التجاوز على الاراضي الزراعية او البناء في الاراضي الصالحة للزراعة او ضمن الاراضي المزروعة بالبساتين والمحاصيل الاخرى.

ج- فرض غرامات مالية على المتجاوزين ولا تمنح اجازات البناء الا بامر من وزارة الزراعة.

ح- توعية الشباب بمسالة التوسع العمراني العشوائي على الاراضي الزراعيية.

خ- اعادة بناء المدارس الموجودة بمنطقة الدراسة بشكل يستوعب جميع الطلبة وبالامكان بناء المدارس باكثر من طابق.

د- العمل على اختصار اعداد العيادات الطبية ويستبدل بنظام المجمعات الطبية لكي تقلل من زحف هذه العيادات على حساب الاراضي الزراعية.

ذ- تشجيع السكان على العمل بالزراعه من خلال الدعم المادي.

2- التوجه في تنمية الثروة الحيوانية:

يمثل الانتاج الحيواني احد الفروع الرئيسة للانتاج الزراعي، لذا فان أية خطة مستقبلية لتطوير وتنمية الانتاج الزراعي في منطقة الدراسة لن تكون ذات جدوى مالم تاخذ بنظر الاعتبار تخطيط تربية الحيوانات لما لها اهمية كبيرة في توفير المنتجات الحيوانية الغذائية للسكان والمنتجات الحيوانية اللازمة لبعض الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية.

الاستنتاجات:

في ضوء ما تقدم توصلت ا لدراسة الى النتائج الاتية:

1- تتوفر في منطقة الدراسة مقومات طبيعية وبشرية تساعد في قيام الانتاج الزراعي حيث اصبحت هذه المنطقة من بين اهم المناطق المنتجة لما يتوفر فيها من مقومات طبيعية وبشرية لقيام العملية الزراعية.

2- تبين من هذه الدراسة زيادة المساحات المستغلة لاغراض التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية.

3- اثر التوسع العمراني سلبا على الاراضي الزراعية، عندما ادى الى تقليص مساحتها ومن ثم الى تصحرها حاضرا ومستقبلا.

4- توجه سكان مقاطعة (18) الطالعة برحلة يومية باتجاه مركز مدينة الرمادي للعمل في النشاطات التجارية والصناعية والخدمية وتركوا الزراعة الامر الذي شجع على التوسع العمراني باتجاه ما يملكه من اراضي زراعية .

5- تحولت مقاطعة (18) الطالعه من منطقة منتجة الى منطقة مستهلكه للانتاج الزراعي القادم من خارج المنطقة بسبب ترك المزارعين لاراضيهم.
6- عدم تطبيق القاونين التي تحمي الارض وغياب سلطة القانون دعا الكثير من سكان منطقة الدراسة الى التجاوز على الاراضي الزراعية من خلال التوسع العمراني أي بناء الوحدات السكنية.
7- ساهم ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان من خلال توفير فرص عمل باجهزة الدولة وخاصة الامنية منها مما جعلهم يعزفون عن الزراعة ويتوسعون في بناء الوحدات السكنية.
8- الارث كان احد العوامل الاجتماعية المهمه التي اسهمت في تقليص مساحة الاراضي الزراعية.
9- عدم تحديد المساحات للمساكن التي تنشا مستقبلا ادى هذه الى تشجيع السكان على الزحف نحو الاراضي الزراعية.
10- توقف دعم الدولة للمزارعين ادى العزوف الكثير من المالكين عن زراعة الارض الصالحة للزراعة لانها غير مجدية اقتصاديا.
11- كذلك بالنسبة للدواجن وقف دعم الدولة ادى الى هجر ماليكيها لهذه الدواجن والبعض منها تم هدمها.

التوصيات:

وبناء على ما تقدم خلصت الدراسة الى التوصيات الاتية:-

1- ان موقع منطقة الدراسة من سوق مركز مدينة الرمادي متوسطها بين مدينتي الرمادي من جهة الجنوبي الشرقي ومدينة هيت من جهة الغرب يعطيها الاولوية والاهتمام للتوسع في زيادة الانتاج الزراعي.
2- توفير الحماية القانونية من خلال تشريع القوانين الرادعة للتوسع العمراني على حساب الراضي الزراعية والاشراف على تنفيذها من خلال تسجيل الدور والمساحات المسموح ببنائها لدى دوائر التسجيل العقاري ومتابعة ذلك.
3- التوجيه والتوعية لسكان الريف في عموم القطر ومنطقة الدراسة على الخصوص با اهمية الارض الزراعية باعتبارها موردا طبيعيا لا يمكن تعويضه.
4- الحد من ظاهرة بناء الوحدات السكنية ذات المساحات الواسعة التي تتجاوز (400م2).
5- العمل على تشجيع المواطن على الانتاج الزراعي، من خلال الدعم المادي وتوفير الاليات والمعدات وغيرها من المستلزمات الضرورية.
6- العمل على ارتقاء واقع الانتاج الزراعي وحماية الفلاح من البضائع الاجنبية المستوردة.
7- ضرورة التوجه نحو الاراضي غير الصالحة للزراعة في التوسع العمراني.
8- العمل على استصلاح الاراضي التي تعرضت للملوحة واستثمارها.

المصادر:

1-البرازي، خليل ابراهيم، ابراهيم المشهداني،1980م، الجغرافية الزراعية، ط1، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ص49.
2-الدراسة الميدانية للباحث.
3-الدراسة الميدانية للباحث .
4-الدراسة الميدانية.للباحث.
5-الدليمي ، جاسم محمد عواد، 1999م، التغيرات السكانية والزراعية في ريف قضاء الرمادي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ص29.
6-الدليمي ، خلف حسين علي ، حسين علي عبد الرزاق ،1999م، التوسع العمراني واثرة على استعمالات الرض الزراعية في قضاء الرمادي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (40) ، السنة ،ص67.
7-الدليمي، سعدون ظاهر خلف، 2005م، مشاكل الانتاج الزراعي في ريف قضاء الرمادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية التربية، ص31.
8-سورة النساء ، اية (11)
9-الشلش ، علي حسين ، 1987، القارية سمة اساسية من سمات مناخ العراق، مجلة الجمعية العراقية، العدد 21، مطبعة العاني، بغداد، ص34.
10-العاني ، كمال صالح كزكوز ، 1999م ، استعمال الارض الزراعية في ريف مركز قضاء الرمادي.
11-المشهداني ، نوري خليل ابراهيم، 1980، الجغرافية الزراعية، ط1، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ص49.
12-المصدر: الدراسة الميدانية
13-الهيتي ، صالح فليح حسن، 1976، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى، 1950-1970، ط1، ص256.
14-وزارة الري، مديرية السدود والخزانات، 1990، قسم الموارد المائية، الترب والأراضي في العراق، مجلد (1)، كتاب 3 المرحلة الثالثة، ص24.